نحو مواجهة قانونية حازمة للحد من تدهور الدينار العراقي أمام الدولار الامريكي

د. محمد ابراهيم خضير عباس

كلية القانون والعلوم السياسية/الجامعة العراقية

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

هدف الدراسة وأهميتها

هدفت الدراسة التعرف الى الإجراءات المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي في مواجهة تقلبات سعر الصرف بين العملة المحلية والعملة الأجنبية (الدولار)، وتنبع أهميتها من خلال تعرف آليات عمل البنك المركزي فيما يخص الاحتياطي النقدي واهميته للاقتصاد المالي، وكيفية اسهامه في مواجهة اختلال ميزان المدفوعات، واستقرار صرف العملة الوطنية والذي هم من أهم أهداف السياسة النقدية للبنك المركزي للإسهام في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات من خلال تخفيض سعر صرف الدينار العراقي.

محاور الدراسة

أولاً: أهداف الحفاظ على الاحتياطي النقدي الاجنبي

تهدف البنوك المركزية إلى الاحتفاظ باحتياطي قوي من النقد الأجنبي لتحقيق أهداف عّدة منها:

أ- دعم الثقة وتعزيزها بسياسات إدارة النقد وسعر الصرف بضمنها القدرة على التدخل في دعم العملة المحلية.

ب- الحد من تأثير الأزمات الخارجية من خلال الحفاظ على السيولة بالعملة الأجنبية لامتصاص الصدمات في أثناء مدة الازمات، أو عند انخفاض فرص الحصول على الاقتراض.

ت- توفير درجة من الثقة لدى الأسواق في قدرة البلد المعني على الوفاء بالتزاماته الخارجية الحالية والمستقبلية.

ث- إثبات الدعم للعملة المحلية من خلال توفير الأصول الخارجية ومساعدة الحكومة في تلبية احتياجاتها من الصرف الأجنبي والوفاء بالتزامات الدين الخارجي والحفاظ على الاحتياطي لمواجهة الكوارث المحلية ولأغراض الطوارئ.

ثانياً: إجراءات البنك المركزي العراقي المسببة لرفع سعر صرف الدولار أمام الدينار العراقي

إن إجراءات البنك المركزي العراقي التي فرضت عليه من البنك الفيدرالي الامريكي والتي كانت الغاية منها الحد من سحب مبالغ كبيرة من الدولار الامريكي لتهريبها الى خارج العراق عن طريق مزاد بيع العملية والذي كان هو برأينا السبب الأول في خلق هذه الاشكالية، فقد أصدر البنك المركزي العراقي أمره ذي العدد 5/11/1087 في 19/2/2023 والذي كان موجه الى المصارف التجارية وشركات الصرافة وشركات التوسط لبيع وشراء العملة كافة ، إذ أوجب من خلاله أنه سيتم اعتماد منصة بيع النقدي للعملة الاجنبية (FITR) وبخلافه تُحرم هذه المصارف والشركات ومكاتب الوساطة التجارية من الحصول على حصتها الأسبوعية من العملة الاجنبية.

إن هذه الخطوة هي البداية التي أدت الى رفع سعر صرف الدولار أمام الدينار العراقي وذلك للحد من تهريب العملة والسحب غير المشروع باستخدام طرائق احتيالية، ناهيك عن قيام البنك الفيدرالي الامريكي بتقليص الحصة المخصصة للبنك المركزي العراقي من الدولار الامريكي كنوع من أنواع الحماية من الاستخدام غير المشروع.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

ثالثاً: إجراءات البنك المركزي العراقي لمحاولة الحد من ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الدينار وتقييمها

شرع البنك المركزي العراقي بمجموعة من الإجراءات التي نصفها بدورنا بأنها زادت من المشكلة من دون حلها ومنها ما يلي:

1.تسهيل حصول المواطنين المسافرين الى خارج البلد على الدولار بسعر الصرف الرسمي وهو 132.000 دينار لكل 100$ عن طريق استخدام بطاقات الدفع المسبق، على أن تكون حصة المسافر (2000$) فقط، وقد استغل المضاربون هذه الفرصة في الحصول على الدولار بطرائق غير مشروعة من خلال استخدام الثغرات الموجودة في إجراءات البنك بشأن صرف كميات من الدولار بسعر البنك المركزي لغرض السفر فقط.

2. معاقبة بعض المصارف من الشمول بحصة المزاد من الدولار بسبب عدم امتثالها لإجراءات البنك المركزي من دون أي عقوبة رادعة وكان الأجدر هو فرض عقوبات على هذه المصارف لمنع تكرار مثل هذه المخالفات لاحقًا من مصارف أخرى او حتى شركات صرافة.

3.وأخيرًا لجأ البنك المركزي الى حل آخر وهو استيراد العملة من النقد الأجنبي على وفق ضوابط منها أن يكون الاستيراد من قبل الشركات حصرًا لاستخدامها وتلبية لطلبات زبائنها وكل ما يتعلق بها خدمة لعملائها، على أن يكون بطلب محدد فيه الكمية المطلوب استيرادها مقدم الى البنك المركزي (دائرة الرقابة على المصارف).

التوصيات والحلول

ومن الحلول التي نراها مهمة لمعالجة تقلبات صرف الدينار العراقي ما يلي:

1-فرض عقوبات صارمة جزائية على شخص سواء كان طبيعيًا أم معنويًا، يضارب بالعملة الأجنبية بما يخالف تعليمات البنك المركزي العراقي.

2-فرض عقوبات جنائية على كل شخص يستخدم وسائل الغش والاحتيال للإضرار بالنظام الاقتصادي الداخلي من خلال التلاعب بالعملة الأجنبية وبيعها بسعر يختلف عن السعر المحدد من قبل البنك المركزي.

3-الحد من تهريب العملة الى الدول المحرم التعامل معها بموجب توجيهات البنك الفيدرالي الامريكي كون هو المسيطر على خزين العراق من العملة الاجنبية.

4-فرض غرامات مالية مرتفعة على كل شركة من شركات بيع العملة تعلم بطريقة مباشرة او غير مباشرة عن بيعها للعملة الاجنبية او تقوم بتهريبها او استخدام أساليب غير مشروعة ومخالفة للقانون لان هذه الشركات وهي تعلم بأن من يقوم بشراء العملة منها يستخدمها بشكل سيء، وهي بذلك تكون أسهمت مساهمة جنائية في ارتكاب الجريمة الاقتصادية.

5-أن تكون الغرامة المالية المراد فرضها على الشخص الطبيعي او المعنوي لا تقل عن (50.000.000) مليون دينار عراقي ولا تزيد عن (100.000.000) مليون دينار عراقي حتى تكون أكثر ردعاً.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

6-إضافة عقوبة أخرى على كل المصارف وشركات الصرافة المخالفة لتعليمات البنك المركزي بشأن العملة الأجنبية، تتمثل بعقوبة غلق المصرف نهائيًا او شركة الصرافة حتى تكون على درجة من الأهمية والجدية في التعامل، وأن كل مصرف او شركة تتعامل مع اشخاص او تساعدهم في تهريب العملة او تعلم بصورة مباشرة او غير مباشرة عن سوء استخدام العملاء التابعين لهم بشأن التعامل بالعملة الأجنبية ان تعدهم مساهمين في ارتكاب الجريمة ومن ثم يعاقبون بذات العقوبة.

7-اللجوء الى الحلول السياسية والاهتمام بها، لأن جوهر الأزمة هو العامل السياسي أكثر منها أزمة ذات طابع آخر اجتماعي او اقتصادي

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة